حملة حقوقية للإفراج عن نسيمة السادة



التغيير

طالب تحالف لمنظمات حقوقية وناشطون حقوقيون السلطات في المملكة بالإفراج عن الناشطة "نسيمة السادة"، مشيرا إلى أن السياسة العامة تجاه حقوق الإنسان في المملكة لم تتغير.

وقالت المؤسسة المشاركة بالتحالف "كيران نازش" إنها تخشى أن تواصل الحكومة في المملكة تقييد حرية "نسيمة" حتى بعد خروجها من السجن، كما حدث مع "لجين الهذلول"، مشيرة إلى أن الأخيرة تعاني بالفعل من حظر السفر، وفقا لما أورده موقع "صوت أمريكا".

وأضافت: "هناك الكثير من الضغوط الدولية على الحكومة في المملكة، لكننا لم نسمع أي رد منهم".

وفي السياق، أطلقت منظمة العفو الدولية حملة من أجل إطلاق سراح المعتقلات بالسجون.

وكانت المنظمة الحقوقية قد ذكرت، في تقرير نشرته عام 2018، أن الناشطات تعرضن لـ "تحرش جنسي وتعذيب" بما في ذلك الصعق بالكهرباء والجلد.

واعتبر مدير برنامج كسب التأييد للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالفرع الأمريكي لمنظمة العفو الدولية "فيليب ناصيف" أن "استمرار اعتقال نسيمة دليل على أن السياسة العامة للمملكة لم تتغير".

فيما قال الناشط الحقوقي "عبدا العودة": "نفس الحكومة التي تقول إنها تمكّن المرأة، تتخذ إجراءات صارمة ضد النساء".

ولسنوات، كانت "نسيمة السادة" في طليعة حركة حقوق المرأة في المملكة، ورفعت دعوى قضائية تطالب بالسماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات، وقامت بحملة للمطالبة بالسماح للمرأة بقيادة السيارات وإنهاء ولاية الرجل.

ومنذ عامين ونصف، حُكم على "نسيمة" بالسجن 6 سنوات بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، بتهمة "التواصل مع كيانات أجنبية معادية للدولة من خلال منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي".

يذكر أن "نسيمة" كانت واحدة من عدة صحافيات وناشطات اعتقلن عام 2018، بسبب مطالبتهن بالسماح للمرأة بالقيادة. وفي حين تم إلغاء حظر القيادة، فإن العديد من الناشطات بقين خلف القضبان.